

كلف «الزراعة» و«البلدية» و«البيئة» و«الأبحاث» بالانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة

مجلس الوزراء: تفعيل نشاط الاستزراع السمكي والروبيان المستدام

كتب ضاحي العلي:

كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بسرعة التنسيق مع بلدية الكويت والهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية بالانتهاء من كافة الإجراءات اللازمة لتفعيل وتطوير نشاط الاستزراع السمكي والروبيان المستدام بما يساهم في الحفاظ على المخزون السمكي في الكويت.

ومن جانبه أوضح الأمين العام لمجلس الوزراء بالانابة المستشار وائل العسوسى ان قرار التكليف جاء بناء على قرار مجلس الوزراء القاضي بتكليف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع كل من وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والجهات التي تراها مناسبة لاعادة دراسة شاملة بشأن المخزون السمكي للكويت ووضع البدائل والحلول التي من شأنها الحفاظ على هذا المخزون وزيادة وفرته مستقبلا بالوسائل الممكنة. وعلى قرار مجلس الوزراء القاضي بالتكليف على ذلك القرار، إضافة إلى قرار مجلس الوزراء القاضي بأنه احيط مجلس الوزراء علماً بالتقرير المقدم من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للوقوف به دراسة كل من معهد الرفق للأبحاث العلمية وجامعة الكويت بشأن المخزون السمكي والروبيان بالكويت، وتكليف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة لاتخاذ الإجراءات وتطبيق الاشتراطات البيئية اللازمة للحد من الآثار السلبية لمخزون الروبيان بطريقة الجر الخلفي بما يحافظ على البيئة البحرية ومخزون الروبيان، والتنسيق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية وبلدية الكويت لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتفعيل وتطوير نشاط الاستزراع السمكي المستدام وموافاة مجلس الوزراء بتقرير شامل يتضمن المرنيات والخطوات اللازمة بهذا الشأن وذلك خلال شهر من تاريخه.

أشار العسوسى إلى اطلاع مجلس الوزراء على التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع اللجنة الخدمات العامة المنعقد بشأن الموضوع المشار اليه اعلاه حيث اطلع على كتاب الاتحاد الكويتي لصيادي الاسماك المتضمن طلب نظر مجلس الوزراء البت في ايقاف القرار الصادر من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بشأن توقف جميع عمليات الصيد عن طريق الجر الخلفي في المياه الإقليمية للكويت اعتباراً من 2018/1/1 حتى اشعار آخر وطلب تعديل موعد بدء موسم صيد المياه الإقليمية للعام 2018 واطلاع المجلس على كتابي كل من

العسوسى: وضع الحلول والبدائل التي من شأنها الحفاظ على المخزون الكويتي

الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المتضمن ما انتهت اليه دراستهما للموضوع ورأيهما بهذا الشأن، لافتاً إلى ان افادة الهيئة العامة للبيئة تضمنت انه تمت المشاركة في اعداد دراسة شاملة بشأن المخزون السمكي بالكويت ووضع البدائل والحلول التي من شأنها الحفاظ على هذا المخزون وزيادة وفرته مستقبلا بالوسائل الممكنة وقد اختتمت منع الصيد بشباك الجر القاعية «الخلفية» بالمياه الإقليمية الكويتية والمتضمن اقتراحين تمثلا في الحظر الكامل للصيد بالجر الخلفي في المياه الإقليمية الكويتية واقتصار الصيد بالجر الخلفي القاعى على الخروج للمياه الدولية خلال نفس فترة موسم صيد الروبيان شريطة تركيب أدوات استبعاد السلاخ البحرية والدلافين وذلك حتى لا تؤثر عمليات الصيد بالجر الخلفي القاعى سلباً على المياه الدولية على الاسماك المهاجرة والمخزون المشترك، مع مراقبة مستمرة لوضع التنوع الاحيائي في المياه الإقليمية الكويتية، وجدير بالذكر ان دورة حياة الروبيان في المياه الكويتية تقدر بسنة ونصف السنة، لذلك يجب الاستفادة من هذه الثروة الكويتية وعدم هدرها، مع الأخذ بعين الاعتبار ان شبك الجر القاعى هي الطريقة الوحيدة لصيد الروبيان، وانه تم تقليص قدرات الصيد لوحدات صيد الروبيان من خلال تقليص عدد وحدات الصيد

التدخل المباشر السريع عند ظهور أعراض تدهور المخزون السمكي

العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت. وبناء على ذلك فقد خلصت الدراسة وارثات الهيئة العامة للبيئة الأ يتم الموافقة على فتح او تحديد موسم لصيد الروبيان والاستمرار بقرار منع الصيد في المياه الإقليمية للكويت حتى يتم الأخذ بجميع التوصيات المقدمة في دراسة «المخزون السمكي».

وقال العسوسى ان افادة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تضمنت أنه بناء على طلب الهيئة العامة للبيئة بإيقاف جميع عمليات الصيد عن طريق الجر الخلفي في مياه الكويت اعتباراً من 2017/12/1 حتى يتم اخذ جميع التوصيات المقدمه في دراسة «المخزون السمكي».

وقال العسوسى ان افادة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تضمنت أنه بناء على طلب الهيئة العامة للبيئة بإيقاف جميع عمليات الصيد عن طريق الجر الخلفي في مياه الكويت اعتباراً من 2017/12/1 حتى يتم اخذ جميع التوصيات المقدمه في دراسة «المخزون السمكي».

وقال العسوسى ان اللجنة قد استعرضت بهذا الشأن التقرير المقدم من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية المتضمن الدراسة التي قام فريق العمل المكلف بشأن المحافظة على المخزون السمكي للكويت حيث انتهت على الصلور والتوصيات للمحافظة على المخزون السمكي وذلك بضرورة الانضمام الى مبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة عام 2012 والتي تساعد البلدان على وضع وتنفيذ خطة العمل العالمية الجديدة فيما يتعلق بمصايد الاسماك المستدامة وتربية الاحياء المائية وسبل العيش والنظم الغذائية والنمو الاقتصادي الناجم عن خدمات النظم البيئية المائية. وذلك برعاية سامية من صاحب السمو الأمير، حفظه الله،



الاستزراع السمكي المتكامل بالسائم الزراعية

ويقدم مباشر من مجلس الوزراء، وضرورة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مبادرة النمو الأزرق بصورة مباشرة وكذلك لدعم برامج البحث العلمي وبرامج التدريب وبناء القدرات وكذلك برامج التوعية ودعم الصيادين وخفض جهد الصيد بالمصايد البحرية في الكويت من خلال خفض عدد سفن الجر الخلفي إلى 35 سفينة فقط تمارس الصيد في المياه الإقليمية الكويتية لمدة 6 أشهر في السنة، وخفض عدد سفن الجر الخلفي إلى «41» سفينة فقط تمارس الصيد في المياه الإقليمية الكويتية لمدة 5 أشهر في السنة، إلى جانب خفض جهد الصيد لمصايد الشباك الخيشومية بنسبة 50% عن طريق تخفيض عدد وأصول الشباك المسموح باستخدامها في المصايد وكذلك مراجعة الأطوال القانونية لأنواع الأسماك الرئيسية المهمة لأبحاث العلمية مع وضع برنامج لمراقبة تطبيق تلك التوصية، وخفض جهد المصايد القراقير بنسبة 30% وتحديد عدد القراقير صديقة البيئة المسموح باستخدامها من قبل السفن بواقع 250 قرقورا لكل سفينة في السنة - مع السماح باستبدال الفاقد- طبقا لتوصية معهد الكويت للأبحاث العلمية مع وضع برنامج لمراقبة تطبيق تلك التوصية، علاوة على تشكيل لجنة وطنية علمية اقتصادية دائمة من ذوي الخبرة والاختصاص لإعداد الرأي في السياسة التي تكفل حماية وتنمية الثروة السمكية وتنظيم الأنشطة المتعلقة بالمصايد السمكية، وضرورة سرعة تدبير

خفض سفن الجر الخلفي إلى 41 للصيد بالمياه الإقليمية لمدة 5 أشهر في العام

الاعتمادات المالية اللازمة لتطبيق نظم متطورة في الرقابة والتحكم والسيطرة لمصايد الأسماك تعتمد على المراقبة الدائمة والمستمرة لنشاط الصيد في المياه الإقليمية الكويتية من خلال تطبيق نظم التتبع للسفن وكذلك تطبيق نظم حديثة لتسجيل الناتج اللحظي لعمليات الصيد ونظم حديثة لتحرير مخالفات الصيد من خلال التسجيل الإلكتروني لموقع المخالفة والتوثيق من خلال التصوير للمخالفات، بالإضافة إلى رسم خريطة متكاملة للصيد بالمياه الإقليمية الكويتية باستخدام تطبيق نظم المعلومات الجغرافية، وإجراء دراسة متكاملة لتقييم تأثير عمليات صيد الهواة على المخزون السمكي وكذلك كميات الصيد والأنواع التي تصطاد ومواقع الصيد مع إصدار التشريعات المنظمة لهذا النشاط. تاهيك عن العمل على بناء القدرات الوطنية في مجال أبحاث وإدارة المصايد السمكية والبيئة البحرية والاستزراع السمكي، من خلال التوسع في دعم حصول الشباب الكويتي الواعد على الدرجات العلمية العليا «ماجستير ودكتوراه» في تلك المجالات عبر برنامج بعثات منبج في هذه التخصصات، وتشجيع توقيع اتفاقيات تعاون إقليمية في مجال تنمية الثروة السمكية تهدف إلى تبادل المعلومات وتوحيد أو تنسيق مواسم الخطر والقيام بمشاريع بحثية مشتركة وذلك للمحافظة على مخزون الأسماك والروبيان المشترك، وتبني الاستزراع السمكي

كبدل استراتيجي لانخفاض الانتاج من المصايد الطبيعية ولانزواء المخزون السمكي.

كما تضمنت توصية خفض جهد الصيد بالعمل على الزراعة المائية حيث أوصى فريق إعداد الدراسة باعتماد «الأطر الاستراتيجية لتنمية وتطوير الزراعة المائية بدولة الكويت» الذي أعدته الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والذي يعتمد على عدد من المحاور أهمها اعتماد السياسة الوطنية للزراعة المائية المستدامة والكويت، وتطوير الإنتاج وتنفيذ خطة عمل لبرامج الاستزراع السمكي الكامل بالقائم الزراعية «الإنتاج المتوقع 2.000 طن من الأسماك سنوياً»، الاستزراع السمكي بالنظام المكثف وإعادة تدوير المياه «الإنتاج المتوقع 5.000 طن من الأسماك البحرية و3000 طن من الروبيان و15 طن من الطحائن البحرية سنوياً»، والاستزراع السمكي البحري بالأفصاح العائمة «الإنتاج المتوقع 2.000 طن من الأسماك البحرية سنوياً» إضافة إلى تعزيز ودعم البيئة التنظيمية والتجارية التي تدعم تربية الأحياء المائية كصناعة متكاملة، وحماية صناعة الاستزراع المائي من الأمراض والأفات المائية، وتشجيع ودعم البحث العلمي والابتكار في مجال الزراعة المائية، والاستفادة القصوى من فرص التعليم والتدريب المهني المتاحة، لافتا العسوسى إلى ان فريق إعداد الدراسة بشأن منع الصيد بشباك الجر القاعى وتطبيق نظم المعلومات الجغرافية، وإجراء دراسة متكاملة لتقييم تأثير عمليات صيد الهواة على المخزون السمكي وكذلك كميات الصيد والأنواع التي تصطاد ومواقع الصيد مع إصدار التشريعات المنظمة لهذا النشاط. تاهيك عن العمل على بناء القدرات الوطنية في مجال أبحاث وإدارة المصايد السمكية والبيئة البحرية والاستزراع السمكي، من خلال التوسع في دعم حصول الشباب الكويتي الواعد على الدرجات العلمية العليا «ماجستير ودكتوراه» في تلك المجالات عبر برنامج بعثات منبج في هذه التخصصات، وتشجيع توقيع اتفاقيات تعاون إقليمية في مجال تنمية الثروة السمكية تهدف إلى تبادل المعلومات وتوحيد أو تنسيق مواسم الخطر والقيام بمشاريع بحثية مشتركة وذلك للمحافظة على مخزون الأسماك والروبيان المشترك، وتبني الاستزراع السمكي

إغلاق مواقع دخول المركبات في ساحل «أبو الحصانية»

«فريق الغوص»: ضرورة تشكيل فرق لوقف التعديلات البيئية



• جانب من عملية إغلاق مداخل المركبات لساحل أبو الحصانية

قال رئيس فريق الغوص وليد الفاضل، إن الفريق قام بالتعاون مع بلدية الكويت ولجنة إزالة التعديلات وجهات حكومية أخرى بإغلاق مواقع دخول المركبات في ساحل «أبو الحصانية» لضررها الكبير على الحياة الفطرية وتماصك رمال السواحل. وأضاف الفاضل أنه سيتم أيضا وضع لوحات إرشادية تمنع دخول المركبات إلى الشواطئ مبينا أن الفريق تلقى عدة شكاوى من الأهالي ومرتادي الشواطئ هناك حول دخول الكثير من المركبات إلى هذه السواحل والسير عليه ما يشكل خطورة على المرتادين وخصوصا الأطفال وكبار السن. وبين أن سير هذه المركبات على رمال الساحل في حالات الجزر يؤدي إلى نفوق الكثير

«الأسماك»: ما قام به صيادو

الجر الخلفي توقف إجباري

أوضح اتحاد صيادي الاسماك ان ما قام به صيادو الجر الخلفي أول امس ليس إضرابا بل توقف اجباري عن العمل بسبب الخسائر الفادحة التي تعرضوا لها جراء قرار الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية منع صيد الروبيان بالمياه الإقليمية الكويتية، جاء ذلك في رد الاتحاد على ما نشر تحت عنوان «صيادو الجر الخلفي... إضراب» بجريدة «الشاهد» لذلك يتوجب على «الشاهد» التوضيح والتنويه بأن التوقف الاجباري يحمل نفس معنى الإضراب وبذلك لا يؤثر بالسلب على توصيل رسالة هذه الفئة المتضررة إلى المسؤولين لتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم بعد قرار الهيئة.

السجاري: الندوة الدولية السادسة

لمجلة أوقاف تعقد في فرنسا

كتب أحمد يوش:

أوضح الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالانابة صقر السجاري، أن الندوة الدولية السادسة لمجلة «أوقاف» ستعقد في الفترة من 15 إلى 16 الحالي، بمدينة «ستراسبورغ» في فرنسا، بشراكة متميزة بين الأمانة العامة للأوقاف ورابطة مسلمي الأزرأس والبنك الإسلامي للتنمية، تحت عنوان: «الوقف والأنظمة الأوروبية المشابهة - نحو شراكة حضارية إنسانية»، بهدف استعراض التجارب والخبرات الوقفية الإسلامية في شتى المجالات ذات العلاقة الوطنية بالوقف، ومدى إمكانية الاستفادة منها في التجربة الخيرية الغربية الشبيهة بالوقف، ومد هذه التجربة بإسهامات وفوائد ناعمة، ليؤدي الوقف دوره

العنبري: قضية البيئة المستدامة تتطلب تكاتف الجهود من الجميع

وأوضح بيان اللجنة المنظمة أن عدة جهات تشارك مع الهيئة العامة للبيئة في إقامة المعرض والملقى على رأسها وزارة الأشغال وبلدية الكويت والهيئة العامة للطيران المدني وجمعية المخترعين الكويتية هذا إلى جانب عدد من كبريات الشركات التي تساهم في الرعاية في المعرض ومنها شركة رابطة الكويت والخليج للنقل وشركة ليماك وفي جلسات الحوار والنقاش لشرح الجوانب الضامنة للبيئة النظيفة والخضراء. وذكرت أن المعرض الذي يقام إلى جانب الملحق يتضمن أجنحة للشركات والمؤسسات المعارضة التي ستقدم أحدث ما لديها من تجهيزات وبرامج وخدمات تساعد في البيئة النظيفة والخضراء، بينما تتناول جلسات الملحق أربعة محاور رئيسية.

العامه، وما يتطلبه ذلك من ضرورة مشاركة الجميع في تنمية مقومات الاستدامة التي تتضمن الطبيعة والأرض والنشاط والهواء والسماء والمياه والكائنات الحية وحمايتها من التلوث بأشكاله المختلفة. وأكدت اللجنة في بيان أن هذه القضية يجب أن تشكل أولوية رأي عام في هذه المرحلة التي يجري فيها العمل على خطط تنمية وفق رؤية مستقلة تحقيقاً لرؤية سمو أمير البلاد، أي رؤية الكويت 2035، ما يتطلب أيضا «الحفاظ على تدفق الموارد الطبيعية لنا وللأجيال القادمة لضمان حياة صحية وبيئة نظيفة وجميلة متكاملة الكونيات، وهو ما يدخل في صلب عمل الهيئة العامة للبيئة وجميع الجهات المسؤولة من مؤسسات وجمعيات مجتمع أهلي ومدني ومواطنين».

يرعى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وينوب عنه وزير الأشغال حسام الرومي بالحضور «معرض وملقى بيئة نظيفة وخضراء» الذي ينعقد يومي 2 - 3 أكتوبر المقبل متضمناً عدة فعاليات وجلسات وأنشطة تستعرض أحدث التقنيات وأبرز الحلول والأولويات ذات الصلة. وقالت رئيس اللجنة المنظمة نبيلة العنبري لهذا الحدث الذي يلتئم تحت مظلة «الهيئة العامة للبيئة» في الكويت، ان أهمية المعرض والملقى تنبع من ضرورة حشد جهود جميع المعنيين من مؤسسات وجهات حكومية وأهلية وشركات وأفراد لقضية البيئة المستدامة بكل ما تعنيه من مكونات ضرورية للتنمية الاقتصادية والعيشية والصحية والاجتماعية، للحياة اليومية والحياة طوية المدى، والاقتصاد الأخضر، والتوعية



• نبيلة العنبري